أنشطة التداول في البورصات الخليجية في الربع الثاني من العام 2026

تحول المستثمرون الأجانب في أسواق الأسهم الخليجية إلى صافي بائعين في الربع الثاني من العام 2026

سجل المستثمرون الأجانب، من مؤسسات وأفراد، صافي عمليات بيع في أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2026، بقيمة بلغت 298.3 مليون دولار أمريكي، وذلك بعد تسجيل صافي عمليات شراء قدره 1.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026. إلا أنه على مستوى النصف الأول من العام 2026، سجل المستثمرون الأجانب صافي أنشطة شراء في أربعة من أصل ستة أشهر، على الرغم من الضغوط البيعية المتقطعة. وبلغ إجمالي صافي عمليات الشراء 1.2 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2026، مقابل 6.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025، بما يعكس تراجعاً بنسبة 83.1 في المائة على أساس سنوي. وتضمنت أبرز العوامل التي أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي في المنطقة الصراعات الجيوسياسية الإقليمية، والاضطرابات المحيطة بمضيق هرمز التي انعكست على تحركات أسعار النفط، واتجاهات أسعار الفائدة العالمية، إلى جانب العوامل الموسمية مثل عطلة العيد، والتي أدت إلى تراجع أنشطة الأسواق وحجم التداول.

وكشفت البيانات الفصلية لأنشطة التداول في البورصات الخليجية أن جميع الأسواق سجلت صافي بيع من قبل المستثمرين الأجانب خلال الربع الثاني من العام 2026، باستثناء السعودية التي شهدت صافي شراء من المستثمرين الأجانب بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع، ما عوض جزئياً صافي المبيعات الإجمالية. وظل المستثمرون الأجانب أكبر البائعين في سوق دبي المالي خلال الربع الثاني من العام 2026، مسجلين صافي مبيعات قدره 641.5 مليون دولار أمريكي، وذلك بعد صافي مبيعات بلغ 654.0 مليون دولار أمريكي في الربع السابق. وجاءت الكويت في المرتبة التالية بصافي مبيعات للمستثمرين الأجانب قدره 480.3 مليون دولار أمريكي، في حين سجلت بورصة قطر وسوق أبوظبي للأوراق المالية صافي بيع قدره 375.4 مليون دولار أمريكي و187.3 مليون دولار أمريكي، على التوالي. أما بورصتا مسقط والبحرين، فقد شهدتا صافي بيع بوتيرة أقل نسبياً، بلغ 161.3 مليون دولار أمريكي و3.1 مليون دولار أمريكي، على التوالي.

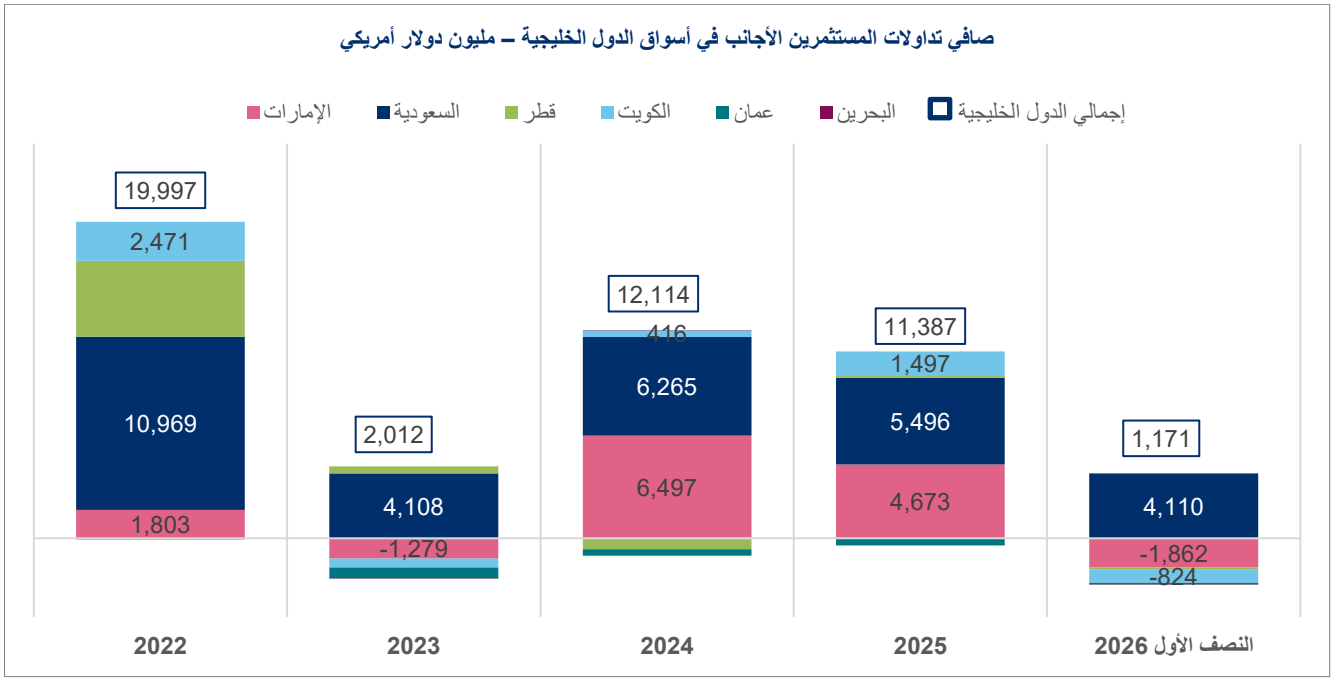

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

من جهة أخرى، أظهرت اتجاهات التداول الشهرية (باستثناء البحرين لعدم توفر البيانات) أن السعودية واصلت تسجيل صافي شراء من قبل المستثمرين الأجانب على مدار الأشهر الثلاثة للربع الثاني من العام 2026. في المقابل، شهدت أسواق دبي وأبوظبي وقطر والكويت وعمان صافي بيع متواصل من قبل المستثمرين الأجانب في كل شهر من الأشهر الثلاثة خلال هذا الربع. واتسم أداء أسواق الأسهم الخليجية على أساس ربع سنوي بالتباين خلال الربع الثاني من العام 2026، بما يعكس تأثير التطورات الجيوسياسية على أوضاع الأسواق ومعنويات المستثمرين وأرباح الشركات واتجاهات القطاعات في مختلف أنحاء المنطقة. ونتيجة لذلك، تحول المستثمرون المحليون إلى صافي بائعين خلال هذا الربع، في حين استحوذ المستثمرون الأجانب على هذه الأسهم، ما أدى إلى تسجيل صافي شراء واسع النطاق من قبلهم. وعلى أساس شهري، بلغ صافي مشتريات المستثمرين المحليين ذروته في مايو 2026، مسجلاً إجمالي صافي التدفقات الواردة قدره 1.3 مليار دولار أمريكي. وتبع ذلك انعكاس في الاتجاه خلال شهري أبريل ويونيو 2026، اللذين سجلا معاً صافي بيع بقيمة 2.2 مليار دولار أمريكي.

وكشفت أنشطة تداول المستثمرين الخليجيين (باستثناء البحرين لعدم توفر البيانات) في الأسواق الخليجية عن تحول إلى صافي شراء خلال الربع الثاني من العام 2026. إذ سجل المستثمرون الخليجيون صافي عمليات شراء قدره 62.4 مليون دولار أمريكي، مقابل صافي بيع بلغ 269.0 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026، بما يشير إلى تحول في معنويات المستثمرين مقارنة بالربع السابق. وسجلت السعودية أعلى صافي شراء من قبل المستثمرين الخليجيين خلال هذا الربع بقيمة 220.7 مليون دولار أمريكي، تلتها عمان بنحو 127.2 مليون دولار أمريكي. في المقابل، شهدت بورصات دبي وقطر وأبوظبي والكويت صافي بيع من قبل المستثمرين الخليجيين خلال الربع الثاني من العام 2026، ما عوض جزئياً قوة أنشطة الشراء الذي سجله المستثمرون الخليجيون خلال نفس الفترة.

وفي سوق الأسهم السعودية، ظل المستثمرون السعوديون المحليون صافي بائعين خلال الربع الثاني من العام 2026، مسجلين صافي بيع قدره 5.8 مليار ريال سعودي، مقارنة بصافي بيع بلغ 9.6 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2026. وكان المستثمرون الأفراد السعوديون صافي بائعين خلال الربع الثاني من العام 2026، إذ بلغت صافي مبيعاتهم 9.0 مليار ريال سعودي. في المقابل، كان المستثمرون المؤسسيون السعوديون صافي مشترين، مسجلين صافي مشتريات قدره 3.2 مليار ريال سعودي. من جهة أخرى، شهدت تداولات المستثمرين الأجانب من خارج الدول الخليجية والمستثمرين الخليجيين صافي شراء بقيمة 4.6 مليار ريال سعودي و1.2 مليار ريال سعودي، على التوالي.

وخلال النصف الأول من العام 2026، كان المستثمرون الأجانب صافي مشترين في السوق السعودية، بإجمالي صافي مشتريات بلغ 12.7 مليار ريال سعودي، بما يمثل نمواً بنسبة 75.4 في المائة مقارنة بصافي مشتريات قدره 7.3 مليار ريال سعودي في النصف الأول من العام 2025، بدعم من توسيع نطاق إتاحة السوق أمام المستثمرين الأجانب. كما تلقت معنويات المستثمرين دعماً إضافياً من قرار هيئة السوق المالية فتح سوق الأسهم السعودية أمام جميع المستثمرين الأجانب اعتباراً من 1 فبراير 2026، بما ساهم في توسيع قاعدة المشاركة في السوق. وعلى الرغم من تحول المستثمرين الأجانب إلى صافي بائعين في مارس ومايو 2026، بصفة رئيسية نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلا أن السوق عاد مرة أخرى إلى صافي الشراء في الأشهر اللاحقة خلال النصف الأول من العام 2026.

وبلغت مشتريات المستثمرين الأجانب أعلى مستوياتها في يناير 2026، بإجمالي قدره 5.0 مليار ريال سعودي. وخلال النصف الأول من العام 2026، تم تسجيل أعلى صافي شراء أسبوعي من قبل المستثمرين الأجانب في الأسبوع الثالث من أبريل 2026 بقيمة 2.3 مليار ريال سعودي، في حين تم تسجيل أعلى صافي بيع أسبوعي بقيمة 1.1 مليار ريال سعودي في الأسبوع الأول من مايو 2026. وفي الوقت ذاته، سجل المستثمرون الأفراد السعوديون صافي بيع قدره 22.3 مليار ريال سعودي خلال النصف الأول من العام 2026، مقابل صافي شراء قدره 7.1 مليار ريال سعودي في الفترة المقابلة من العام الماضي. كما سجل مستثمرو التجزئة أعلى صافي مشتريات لهم في مارس 2026، بقيمة بلغت 7.3 مليار ريال سعودي.

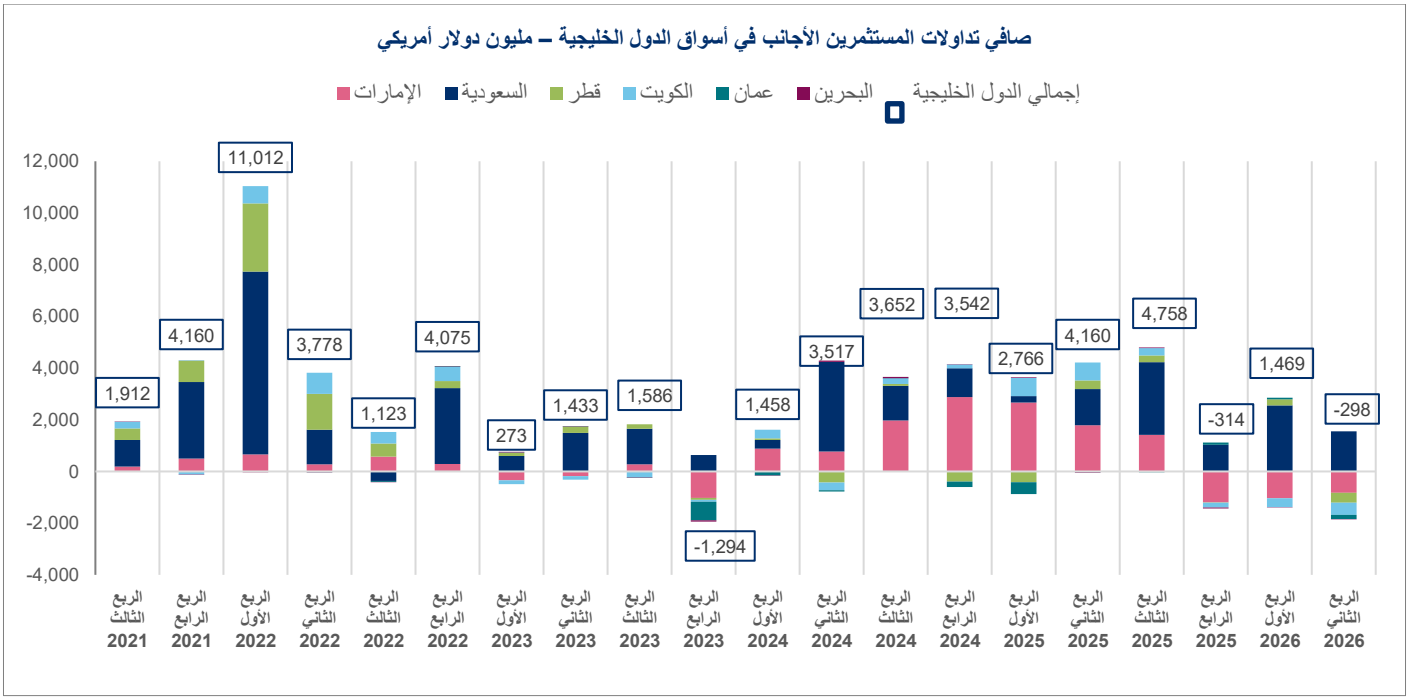

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

وعلى صعيد إجمالي أنشطة التداول، انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة في الأسواق الخليجية بنسبة 21.7 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 64.0 مليار سهم في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 81.7 مليار سهم في الربع الأول من العام 2026. وخلال هذا الربع، تراجعت كمية الأسهم المتداولة في ست من أصل سبع بورصات خليجية مقارنة بالربع السابق، وكانت الكويت السوق الوحيدة التي سجلت ارتفاعاً في حجم التداولات. إذ ارتفعت كمية الأسهم المتداولة في بورصة الكويت بنسبة 41.9 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 17.2 مليار سهم في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 12.1 مليار سهم في الربع الأول من العام 2026. في المقابل، تراجعت أنشطة التداول في بقية الأسواق الخليجية. وسجلت أبوظبي أكبر انخفاض، إذ تراجعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 41.8 في المائة على أساس ربع سنوي، تلتها عمان بنسبة 36.3 في المائة، ثم دبي بنسبة 34.9 في المائة. كما سجلت السعودية وقطر انخفاضاً في كمية الاسهم المتداولة بنسبة 24.3 في المائة و18.9 في المائة، على التوالي.

وفي الوقت ذاته، ارتفعت القيمة الإجمالية للتداولات في الأسواق الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2026، على الرغم من تراجع كمية الأسهم المتداولة، بما يعكس ارتفاع متوسط قيمة الصفقات في عدد من الأسواق. وزادت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 8.8 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 157.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 145.0 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026.

وعلى مستوى كل بورصة على حدة، سجلت أبوظبي ودبي وعمان تراجعاً على أساس ربع سنوي في قيمة الأسهم المتداولة، في حين سجلت بقية الأسواق الخليجية مكاسب. وسجلت الكويت أقوى زيادة في أنشطة التداول، إذ ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 12.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026 إلى 19.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، لترتفع حصتها من إجمالي قيمة التداولات في الأسواق الخليجية إلى نسبة 12.6 في المائة، مقابل 8.4 في المائة في الربع السابق. كما سجلت السعودية زيادة ملحوظة، إذ ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 77.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026 إلى 86.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026. وبالمثل، سجلت البحرين وقطر نمواً إيجابياً على أساس ربع سنوي، مع ارتفاع قيم التداول بنسبة 15.3 في المائة و2.5 في المائة، على التوالي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com